الأنباء
الاربعاء 13 ديسمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

بقلم: السفير الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة
سفير مملكة البحرين لدى الكويت بمناسبة العيد الوطني الـ 46

مسيرة البحرين التنموية.. رؤية مستنيرة وفكر ثاقب

تحتفل مملكة البحرين هذه الأيام بعيدها الوطني السادس والأربعين، والذكرى السابعة عشرة لتولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم، وبهذه المناسبة المجيدة يشرفني أن أرفع اسمى آيات التهاني والتبريكات الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمين، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإلى شعب مملكة البحرين العزيز.

استطاعت مملكة البحرين عبر تاريخ مسيرتها التنموية الطويلة قطع اشواط كبيرة لتعزيز الديموقراطية الحقة المنطلقة من روح الإنسان البحريني وعطائه الذي هو اساس نهضتها القديمة والحديثة، وواصلت تلك المسيرة من خلال الرؤية المستنيرة والفكر الثاقب لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، مجسدة في المشروع الاصلاحي وميثاق العمل الوطني اللذين شكلا اللبنة الأساسية لهذه المرحلة التي نعيشها اليوم ونواة للمرحلة المقبلة التي سنشهدها، وذلك بإطلاق العديد من المبادرات وسن التشريعات وإقرار القوانين بما يواكب المرحلة المفصلية من مسيرة البحرين التنموية ويضاف الى رصيد منجزاتها في مختلف المجالات الحيوية وعلى جميع الصعد بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية. وتعزيزا للمسيرة التنموية اختطت مملكة البحرين نهجها الاصلاحي المنبثق من روح القانون والدستور، وعملت على تحديث التشريعات والقوانين بما يواكب المسيرة الديموقراطية الحديثة، وعززت من صلاحيات السلطة التشريعية لممارسة دورها الرقابي على اكمل وجه، وفتحت جميع القنوات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ضمن مبدأ التعاون بين السلطتين وتعميق عمليتي البناء والتطوير، وهو ما تجلى من خلال تمرير وإقرار العديد من القوانين والتشريعات الداعمة لمسيرة التنمية.

كما شهدت العملية التنموية جهودا واضحة من قبل الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، والمتابعة الحثيثة من قبل اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

وقد أصبحت مملكة البحرين الآن مركزا عالميا رئيسيا للاجتماعات والحوارات والمؤتمرات المهمة المتعلقة بتحقيق السلام والوئام بين جميع الأديان والقضاء على الإرهاب والتطرف خاصة بين الشباب، حيث اكدت فعالية «هذه هي البحرين» التي انطلقت في سبتمبر الماضي في لوس انجيليس بولاية كاليفورنيا الاميركية تحت الرعاية السامية لجلالة الملك المفدى والتي تم خلالها «إعلان مملكة البحرين» و«مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي» اللذان يأتيان مكملين لكرسي جلالة الملك حمد للتعايش السلمي في جامعة «سابينزا» الإيطالية، الذي تم تدشينه في شهر نوفمبر من العام الماضي بهدف تشجيع البحث العلمي في مجال التعايش السلمي، حيث تفضل بإلقاء كلمة صاحب الجلالة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية رئيس اللجنة الأولمبية إذ تحلت الكلمة بأسمى عبارات الحكمة والثراء التي تنم عن فكر جلالة الملك المستنير وفيها رسالة للعالم بان لمملكة البحرين ارثا زاخرا في قبول الآخر وكيانا حضاريا ذا تاريخ عريق ممتد عبر العصور، وقد تركت هذه الكلمة الأثر الكبير في قلوب ونفوس الحاضرين اتباع الرسالات السماوية ومختلف الثقافات وما لهذا من دلالات على ان فكر جلالة الملك المستنير يرتقي بالبحرين ويجدد ارثها الحضاري على أرضها الطيبة، بدءا من الحضارات القديمة التي تتوجها الحضارة الاسلامية وبالأخص أن البحرين استجابت لدعوة الحق في دخول الاسلام طوعا لا كرها، كما كان لمملكة البحرين في عهد جلالة الملك السبق على مستوى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط في إقامة العديد من المؤتمرات، حيث عقد مؤتمر للحوار الاسلامي ـ المسيحي عام 2002 ومؤتمر التقريب بين المذاهب الاسلامية في عام 2003 ومؤتمر حوارات الحضارات والثقافات عام 2014، الذي شمل الرسالات السماوية الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية والثقافات الهندوسية والبوذية.

وقد قامت المملكة بقيادة ربانها، حفظه الله ورعاه، بجهود كبيرة للنهوض بالإنسان البحريني الذي هو هدف التنمية وغايتها، حيث تغلبت فيها على محدودية المساحة والموارد لتجعل من هذا البلد الصغير نموذجا دوليا يشار إليه بالبنان وينال الاشادة من كل المنظمات الدولية.

وكان من أولويات المسيرة الوطنية الشاملة بقيادة جلالة الملك المفدى، حفظه الله ورعاه، النهوض بفئة الشباب فهم عماد الوطن، لذا سعى جلالته لرعاية الشباب وتنمية قدراتهم من ضمن استراتيجيات وخطط وطنية متكاملة ومنسقة، لذا حرص جلالته على اسناد مهمة رعاية الشباب وجيل المستقبل الى شخصية فريدة فذة تجسد تطلعات جلالته وطموح شباب البحرين، حيث عهد بذلك الى سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، مما يعكس الثقة في الطاقات الشبابية للإسهام في الجهود التنموية الشاملة وبناء مستقبل البحرين الذي يتطلع إليه.

وقد منحت مملكة البحرين في اجتماع مجلس الفيفا شرف تنظيم اجتماع الجمعية العمومية العادي السابع والستين للمنظمة الدولية عام 2017 مما يعزز مكتسبات كرة القدم الآسيوية، ويؤكد ريادتها على الساحة الدولية ويعطي دلالة اكيدة على ثقتهم الكبيرة بإمكانات البحرين وقدرتها على إنجاح هذا الحديث المتميز الذي سيحول المملكة الى محط انظار العالم وسيمنحها مكاسب متعددة تعزز موقعها على الصعيد الدولي.

وإذا كان الإنسان البحريني في رؤية جلالة الملك التنموية هو الركيزة الأساسية في هذه الرؤية كآلية وغاية، فإن المرأة البحرينية تمثل احد الأعمدة الرئيسية فيها ليس لأنها فقط نصف المجتمع ولكنها المصدر الأول لتنشئة هذا الإنسان، فمنذ تولي جلالة الملك المفدى دفة الحكم أعطى نصيبا كبيرا من اهتماماته لتعليم المرأة ورعايتها وتمكينها من فرص العمل في ظل مبدأ تكافؤ الفرص ومساندة المنظمات النسائية وإقرار القوانين التي تكفل للمرأة حقوقها، وما صدور الأمر الملكي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام 2001، الذي يحظى برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة الملك المفدى لهو اكبر دعم للمرأة في المجال المؤسسي.

وتعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في تقنين حقوق الطفل وأهمية النهوض بشؤونه والاهتمام بقضاياه وحماية حقوقه والعمل على توفير الرعاية اللازمة له، حيث قامت بتأسيس المركز الوطني لحماية الطفل وانضمت المملكة لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وما حصول د. امل سلمان الدوسري على عضوية لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة للفترة 2013ـ2017 الا انجاز للمرأة البحرينية.

وعلى الصعيد السياسي لمملكة البحرين ومواقفها الديبلوماسية لسياستها الخارجية سواء الإقليمي أو العربي أو الدولي، والتي التزمت بها قولا وفعلا منذ استقلالها عام 1971، وهي تقوم من واقع حرصها على الاستقرار واستتباب الأمن والسلام في منطقة الخليج والعالم العربي بدور نشط في ظل ظروف صعبة ومعقدة وفي ظل تحديات أمنية كبرى ومتغيرات إقليمية ودولية تتطلب الحركة وحسن المبادرة، فمملكة البحرين تؤكد دائما وقوفها مع القضايا العربية، وتقدم كل الدعم والمساندة لها، وتشارك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد حول هذه القضايا سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى الدولي، فعلى المستوى الدولي تحرص المملكة على دعم كل ما فيه رفعة للأمتين العربية والإسلامية وتشجيع وحدتها وتكاملها بما يحقق مصالح شعوبها، مبرزة أهمية التعاون بين الدول والشعوب في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشرعية الدولية باعتباره أساسا لعالم اكثر استقرارا ورفاهية وتنمية، متمسكة بضرورة تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية واحترام سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، داعية الى السلام كهدف استراتيجي، الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة في ضوء التقدير الإقليمي والعالمي واسع النطاق للسياسة الحكيمة والعقلانية والمتوازنة التي يقودها جلالة الملك بحنكة وخبرة عالية.

وعلى المستوى الخليجي، يحرص صاحب الجلالة، حفظه الله، على تعزيز هذه المسيرة المباركة لتحقيق آمال وتطلعات أبناء دول المجلس نحو المزيد من التكامل والتعاون المشترك الذي ينشده الجميع بما يكفل الوصول الى الوحدة الخليجية التي يتطلع اليها أبناء وشعوب دول المجلس، نظرا لحجم التحديات والتطورات المتسارعة التي تواجه دول المنطقة في الفترة الراهنة، فإن مملكة البحرين تسعى الى وحدة الصف الخليجي والمزيد من التطور النوعي الكبير الذي ينتظره مواطنو دول المنطقة بأسرهم ويمضون قدما لتحقيقه أملا في بلوغ حلم الاتحاد والتكامل الشامل فيما بين دولهم وشعوبهم.

وأخيرا، يشرفني بهذه المناسبة ان أنوه بالعلاقات التاريخية المتجذرة التي تربط بين مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة والتي تبلغ أزهى عصورها في عهد جلالة الملك المفدى وأخيه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت الشقيقة لأنها تجسد تاريخا طويلا من الأخوة وتحظى بجل اهتمامات جلالة الملك وأخيه صاحب السمو الأمير في استمراريتها وتنميتها، والتي تعتبر نموذجا يحتذى به في العلاقات حيث وصلت الى مرحلة أضحت كل المفردات السياسية عاجزة عن وصفها، وبالتعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات والأصعدة، مشيدا بما تقدمه الكويت من دعم ومساندة، وما يحققه هذا الدعم في التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين، وهي تحرص دائما على تعزيز علاقاتها مع الكويت في ضوء ما يربط الشعبين الشقيقين والقيادتين الحكيمتين من صلات وثيقة، ولا يسعني في هذا المقام إلا ان أعبر عن أمنياتي الخالصة للكويت الشقيقة وشعبها الكريم بالتقدم والازدهار والأمن والأمان في ظل القيادة الرشيدة لباني نهضتها المعاصرة وقائد مسيرتها حضرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت الشقيقة وبمساندة سمو ولي عهده الأمين سمو الشيخ نواف الأحمد ورئيس وزرائه الموقر سمو الشيخ جابر المبارك، حفظهم الله جميعا وجعلهم ذخرا وسندا لكويت العز والفخار.

خلال وقفة تضامنية حاشدة نظمتها نقابة نفط الكويت بمقر اتحاد عمال البترول

نواب ونقابيون انتفضوا دعماً للقدس: ستظل عاصمة فلسطين

أسامة أبوالسعود

انتفض نواب ونقابيون ضد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنقل سفارة بلاده الى القدس الشريف واعتبارها عاصمة للكيان الصهيوني حيث وصفوا القرار بأنه «لا يساوي الحبر الذي كتب به».

وشدد المتحدثون خلال الوقفة التضامنية التي نظمتها نقابة نفط الكويت مساء امس الأول بمقر اتحاد عمال البترول بالأحمدي على ان القدس كانت وستظل عاصمة الدولة الفلسطينية الأبدية.

النائب نايف المرداس والسفير الفلسطيني رامي طهبوب وعدد من القيادات النقابية في مقدمة الحضور (احمد علي)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

في البداية قال النائب نايف المرداس ان فلسطين قضية عقائدية لا مجال للمساومة عليها، ولهذا على الرئيس الأميركي ألا يعتقد ان الامر سهل وقرار نقل العاصمة الى القدس قابل للتطبيق لأن العالم الإسلامي رافض له جملة وتفصيلا.

وأضاف ان عددا من اعضاء مجلس الأمة دعوا الى عقد جلسة خاصة لمناقشة تداعيات هذا القرار بالإضافة الى مساعي أمانة المجلس لطرد هذا الكيان من البرلمان الدولي.

وتابع اننا نستشعر الألم من هذا القرار الذي أعطى من خلاله من لا يملك من لا يستحق، فالرئيس الأميركي لا يملك القدس، ليعطيها لمن لا يستحق.

أما النائب د.محمد الحويلة فقد وصف قرار الرئيس الأميركي ترامب بأنه باطل وهو والعدم سواء، مشددا على ان العرب والمسلمين في جميع دول العالم انتفضوا ضد هذا القرار الذي أعطى بموجبه من لا يملك حقا لمن لا يستحق.

وأوضح ان الكويت كانت ومازالت من كبرى الدول الداعمة للقضية الفلسطينية والقدس الشريف، مشيرا إلى أن نواب الأمة سيعقدون جلسة خاصة لمواجهة هذا القرار المجحف بحق القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

شكراً للكويت

من جهته، قال سفير دولة فلسطين لدى الكويت رامي طهبوب إن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس الشريف ووصفها بأنها عاصمة الكيان الصهيوني لا يساوي الحبر الذي كتب به.

وتابع موجها شكره الكويت أميرا وحكومة وشعبا على دعمها اللامحدود للقضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الى اليوم وحتى في أحلك الظروف لم تدخر الكويت وسعا في دعم أشقائهم الفلسطينيين.

ووجه طهبوب الشكر إلى نقابة نفط الكويت التي نظمت هذه الوقفة الاحتجاجية ضد قرار ترامب الباطل والذي أعطى بموجبه من لا يملك حقا لمن لا يستحق.

وأكد أن العالم أجمع رفض هذا القرار الباطل وانتفض ليعلن لترامب أن القدس كانت وستظل عاصمة الدولة الفلسطينية الأبدية ولن يمحو أي قرار هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وشدد السفير الفلسطيني على أنه «ما بقي نبض في أي مواطن فلسطيني ستظل القدس عربية للمسلمين والمسيحيين».

من جانبه، قال رئيس نقابة العاملين في شركة نفط الكويت محمد الهاجري إن سبب هذه الدعوة هو إيماننا الكامل بدور النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في دعم القضايا العادلة.

وأضاف الهاجري ان المرحلة الماضية شهدت غياب التضامن والدعم للدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني للقضايا العربية والإسلامية ولهذا فإننا نرى أن قضية فلسطين كانت قضيتنا الأولى إلا أن اهتمامنا لها تراجع بسبب الانشقاق والانقسام في الوطن العربي والإسلامي.

ومن جانبه، قال رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات حازم العنزي بداية نثمن لنقابة نفط الكويت، هذه البادرة الطيبة، في الدعوة لهذه الوقفة الاحتجاجية، لنصرة ودعم القدس عاصمة فلسطين

وأكد العنزي ان هذا القرار المستفز لمشاعر الشعوب العربية والإسلامية، مرفوض رفضا قاطعا، وهو ليس إلا محاولة لتأزيم الأوضاع، وإعادة المنطقة والقضية الفلسطينية إلى نقطة البداية، فضلا عن مخالفة المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

أما رئيس اتحاد عمال القطاع الحكومي عامر البسيس فقد وصف قرار ترامب بأنه «نكبة ثانية» بعد النكبة الاولى في عام 1948، مشددا على رفض جميع عمال الكويت لهذا القرار الجائر والباطل.

ومن جانبه، دعا عضو نقابة البترول الوطنية عمار العجمي برد جميع الحكومات والشعوب العربية على قرار ترامب بإعادة الكيان الصهيوني الى المربع الاول بعدم الاعتراف به جملة وتفصيلا. أما نائب رئيس نقابة العاملين بشركة ايكويت طارق الفارس فقد دعا جميع العرب والمسلمين الى الانتفاض ضد هذا القرار الجائر، مشددا على ان فلسطين والقدس ستظل قضية العرب والمسلمين الأولى مهما طال الزمن.

بدوره، اكد رئيس اتحاد عمال الكويت محمد الحضينة ان قرار الرئيس الأميركي يخالف كافة المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة وينسف مبادرة السلام العربية.

وأعرب عن استنكار الاتحاد العام الشديد لهذا القرار التعسفي داعيا ترامب الى العودة عن قراره المجحف بحق جميع العرب والمسلمين.

ومن جهته، قال رئيس نقابة نفط الخليج فالح العجمي ان القدس ستظل عربية رغم انف الصهاينة ومن يدعمهم ولن نتخلى عن عروبة القدس وستظل العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية شاء من شاء وأبى من ابى.

ومن جهته قال رئيس نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص ونائب رئيس الحركة الشعبية مشعل المطيري أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل أمر كان متوقعا وخصوصا في ظل الواقع العربي المضطرب والخلافات المستمرة على الرغم من انه يتنافى ويخالف القرارات والأعراف الدولية.

وتابع المطيري قائلا «ليس من حق ترامب تقرير مصير القدس ولا اي شبر في فلسطين العربية ومع ذلك داس على كل القرارات الدولية واعلنها امام العالم كله».

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الصبيح أكد خلال ندوة في "الخارجية" الحرص على التعاون مع المجتمع الدولي

سجل الكويت بحقوق الإنسان مشرف وقوانينها تواجه الاتجار بالبشر

محمد هلال الخالدي

شدد مساعد وزير الخارجية لشؤون التنمية والتعاون الدولي السفير ناصر الصبيح على حرص الكويت على مواصلة التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر للوصول الى الهدف المنشود في القضاء على تلك الظاهرة، مؤكدا أن موقف الكويت في هذا الشأن مشرف كما أشارت ممثلة منظمة الهجرة لواشنطن الى أن الحالة الكويتية تمثل نموذجا دوليا وليس في منطقتنا فقط.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الصبيح نيابة عن نائب وزير الخارجية خالد الجارالله خلال ندوة «دور وجهود الكويت في مكافحة الاتجار بالبشر» التي نظمها الفريق المعني بتعزيز دور وجهود الكويت في مجال حقوق الإنسان التابع للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج عمل الحكومة في وزارة الخارجية برعاية نائب وزير الخارجية.

وأضاف أن الندوة تأتي في إطار تبني وزارة الخارجية مشروعا تنمويا يهدف إلى تعزيز جهود الكويت في مجال حقوق الإنسان، لافتا إلى أنها جاءت بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتوعية بخطورتها والتي أصبحت ظاهرة عالمية وتتطلب المزيد من الجهود الدولية.

وحول اذا ما كانت الإجراءات التي تتخذ في الكويت رادعة لأي محاولات للاتجار بالبشر قال الصبيح: إن الاتجار بالبشر لا يمثل ظاهرة في الكويت وإنما حالات فردية أحيانا تكون مرتبطة بجرائم أخرى لكن النيابة تكيفها بموجب القانون على أنها اتجار بالبشر، لذلك وبقناعتي الخاصة فإن القانون الكويتي قانون مستوف كافة المتطلبات للتعاون مع هذه الحالات ومعالجتها ومتوافق مع المعايير الدولية.

ولفت إلى مشاركة الكويت الفاعلة في اجتماع الجمعية العامة في دورتها 72 في شهر سبتمبر الماضي حول اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

السفير ناصر الصبيح متحدثا خلال الندوة (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

مهوني: جهود الكويت في مكافحة الاتجار بالبشر نموذج يحتذى ويستحق أن يعمم على جميع دول الشرق الأوسط

وأكد الصبيح على أن مشاركة الكويت في تلك الجمعية العامة تأتي إيمانا منها بأهمية تعاون وتعاضد المجتمع الدولي إزاء هذه الظاهرة العالمية الخطيرة.

وبين أن جريمة الاتجار بالبشر أصبحت ظاهرة عالمية تعانيها الكثير من دول العالم لما لها من سلبيات عديدة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما دفع المجتمع الدولي الى التصدي لهذه الظاهرة لما تمثله من انتهاك صريح للمواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقال إن الكويت مقصد لأكثر من 3 ملايين عامل وافد يساهمون في نمو اقتصادها إذ تعتبر بالنسبة لهم بلدا جانبا لما توفره من حياة كريمة تساهم في تحقيق طموحاتهم وأحلامهم المستقبلية إضافة إلى ما تتمتع به الكويت من التزام كبير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عبر اعتماد التشريعات والقوانين اللازمة لمكافحة تلك الظاهرة.

وأضاف أن من بين القوانين والتشريعات التي اقرتها الكويت لمكافحة هذه الظاهرة القانون رقم (91) لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين الذي يعتبر خطوة جديدة لحفظ حقوق العمالة الوافدة وحمايتها سواء كان في القطاع الأهلي أو المنزلي ويتضمن القانون عقوبات مشددة تصل إلى الحبس 15 لمدة سنة لمن يثبت تورطهم في مثل هذه الجرائم.

وذكر الصبيح أن من تلك التشريعات أيضا القانون رقم (109) لسنة 2013 القاضي بإنشاء هيئة عامة للقوى العاملة التي تعمل على تنظيم سوق العمل الى جانب مسؤولياتها في إصدار اللوائح والقرارات التي تضمن حقوق العمالة الوافدة.

وأفاد بأن من هذه التشريعات إنشاء مركز إيواء للنساء العاملات الوافدات التزاما وتنفيذا بمتطلبات الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من قبل الكويت لتوفير الحماية للعمالة وتقديم الرعاية الكاملة لها ومعالجة أوضاعها ومساعدتها في المغادرة إلى بلادها.

وأشار إلى أن الهيئة العامة للقوى العاملة تعكف على إنشاء مركز إيواء للرجال أيضا في الفترة المقبلة الذي سيعمل على توفير الحماية والرعاية الصحية والمساعدة القانونية لهذه الفئة من العمالة الوافدة.

وقال الصبيح إن من تلك القوانين التي أقرت لمكافحة تلك الظاهرة أيضا المادة الثامنة من القانون رقم (63) لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات التي تنص على تجريم كل من أنشأ موقعا أو نشر معلومات باستخدام الشبكة المعلوماتية أو بأي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون بقصد الإتجار بالبشر أو تسهيل التعامل فيها.

وأعرب الصبيح عن سعادته بانضمام الكويت أخيرا بصفة مراقب الى المنظمة الدولية للهجرة، والذي يعد تتويجا لجهودها السابقة والمقدرة في دول العالم ولما تقوم به من دور في مجال مكافحة الاتجار.

وأضاف أن الكويت وجهت دعوة إلى مقررة الأمم المتحدة المعنية بالاتجار، ولاسيما النساء والأطفال، لزيارتها والاطلاع على أفضل الممارسات التي تنتهجها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

تقدم تصنيف الكويت

من جانبها، قالت رئيسة وحدة مكافحة الاتجار بالبشر والحماية في بعثة المنظمة الدولية للهجرة في واشنطن إمي مهوني، إن ما حققته في الكويت عبر جهودها المختلفة من إقرار التشريعات والتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية في سبيل مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ساهم بارتفاع تصنيف الكويت الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، مشيرة إلى أن جهود الكويت في هذا الشأن نموذج يحتذى ويستحق أن يعمم على جميع دول الشرق الأوسط.

جهود محل تقدير

بدورها، قالت المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت زينب بن جلون بأن جهود الكويت في مجال دعم الحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر محل تقدير، وأن مكتب الأمم المتحدة يعمل بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية في الكويت بهدف دعم برامج ومشاريع متعددة من شأنها حماية حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق العمال.

من جهته، أكد مدير إدارة الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الداخلية العقيد هيثم العثمان أن سبل مكافحة تلك الجريمة يتم من خلال التوعية للمواطنين والمقيمين لمثل هذه الجرائم، مشيرا الى أن عقوبتها كبيرة وتصنف بانها جناية حيث تصل الى الحبس المؤبد أو الإعدام.

حادث الاعتداء على المواطن المصري بيد القضاء

حول ما أشيع من تبني الحكومة بتكاليف معيشة المواطن المصري المعتدى عليه مؤخرا من قبل مواطن كويتي وإذا ما كان هناك تواصل بين السفارة المصرية ووزارة الخارجية لحل القضية، قال الصبيح بداية الحادث هو أمر مؤسف ولا نقبله ولا نؤيده ونشد على يد الأجهزة الأمنية والقضائية بمحاسبة من تسبب بهذا الأمر، والحادث الآن بيد القضاء وهو من يبحث هذا الأمر وفي تحديد المخطئ، وحسب علمي لم يتم اتخاذ أي إجراء وفق ما هو متداول عبر الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي. وأضاف الموقف الرسمي هو أن يترك الأمر للقضاء ليأخذ مجراه.